

ولا ابنة ابنتها ولا ابنة اختها ولا صحبة بين امرأتين لو كانت كل واحدة  
 زهرا لم يجز ان تزوج بالافوى ولا باس ان يجمع بين امرأة وبين  
 زوج كان طاهرا قبل ومن زنى بامرأة حرمت عليها ابنتها وانما  
 طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا لم يجز ان تزوج باختها حتى تنقض عقرها  
 ولا يجوز ان تزوج المولى امته ولا المرأة عبدا ويجوز تزوج الكفا  
 ولا يجوز تزوج الجوسيات ولا الوفيات ويجوز تزوج العصابة  
 ان كان يومن برين بنين ويقرون بكنة وان كانوا يعبدون الكفر  
 ولا كتاب لهم لم يجز مناهتهم في تزوج اللحم والحجم ان تزوجوا  
 الاحرام ويتعقد كحل في تزوج البالغة العائنة برضاها وان لم ينقض  
 ولي عند ابى حنيفة بكونها كانت وقال ابو يوسف لا ينقض الاب  
 ولا يجوز للمولى اجبار البكر البالغة على النكاح واد استاذها  
 او فصحك فذلك ان وان ابنت لم يزوها واد استاذها  
 فلما برضاها بالقول فاذا زالت بكارتها بوشة او حيفت او  
 او نصبت في حكم الابكار وان زالت بزنا فهي كزوجة عند ابى حنيفة  
 واد اقال الزوج للبكر بغير النكاح فسكنت وقالت بل ردد

فالمقول لها ولا يمس عليها ولا يتخلف في النكاح عند ابى حنيفة  
 وقال ابو يوسف ومحمد يتخلف فيه ويتعقد النكاح بلفظ النكاح  
 والتمليك والعتبة والصدقة ولا يتعقد بلفظ الاجارة والاباحة ويجوز  
 النكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجها المولى بركا كانت الصغيرة او نيا  
 والمولى هو العصبه فان تزوجها الاب واجد فلا خيار لهما اذا ابنا وان  
 تزوجها غير الاب واجد فلكل واحد منهما اختيارا اذ بلغ ان شاء اقام على  
 النكاح وان شاء فسح ولا ولاية لبعده ولا الصغير ولا المجنون ولا الكافر على  
 مسلمة وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبه من الاقارب التزوج وتصح  
 لهما اذا تزوجها مولا الذي اعقنها جاز واد استاذ المولى الا ان  
 ينقضه جاز لمن هو بعد منه ان تزوج والعتبة المنقطة ان يكون في الميراث  
 اليه القوافل في السنة الاخرة واحدة والكفاة في النكاح معتبرة فاذا تزوجت  
 المرأة غير كفها فلها وليا ان يفرقوا بينهما والكفاة تعتبر في النسب والتمالك  
 وهو ان يكون مالها للمهر والنفقة وتعتبر في الصنايع واد تزوجت امرأة  
 ونقضت مهر مثلها فلها وليا الا اعتراض عليها عند ابى حنيفة  
 حتى يتم طهر مثلها او يفرقها واد تزوج الاب ابنته ونقض مهرها

